

## طالباني يجدد عزمه على تطوير العلاقات الثنائية مع لبنان وسوريا

بغداد / المدى

بعث رئيس الجمهورية جلال طالباني برقيات شكر جوابية إلى رئيس سوريا ورئيس مجلس النواب اللبناني رداً على تهنئتهما في مناسبة فوزه بولاية رئاسية ثانية. وبعث أيضاً إلى رئيس الجمهورية السورية بشار الأسد، رداً على برقية التهنئة التي بعثها بمناسبة إعادة انتخابه رئيساً للجمهورية، وفي ما يأتي:

الأخ الرئيس بشار الأسد  
رئيس الجمهورية العربية السورية  
بمزيد من مشاعر الإمتنان تسلمت برقية التهنئة التي بعثت بها بمناسبة إعادة انتخابنا رئيساً لجمهورية العراق.

وإننا إذ نعتز بما أبدىتم من تمنيات طيبة ومشاعر نبيلة نشود أن نؤكد لكم ان العلاقات الوطيدة التي تربط بلدنا ستتطور على



المستويات كافة، استناداً إلى الركائز الصلبة التي أرسيت منذ عهد المغفور له الرئيس الراحل حافظ الأسد إبان كفاح شعبنا في سبيل الانعقاد وبناء العراق الجديد الساعي إلى إقامة أفضل العلاقات مع الأشقاء وفي الطليعة منهم الجمهورية العربية السورية.

اعبر عن كبير امتناني، فخامة الأخ الرئيس، مع أصدق التمنيات لكم وللعائلة الكريمة بموفور العافية، وللشعب السوري الشقيق المزيد من التقدم والإزهار.

كما بعث طالباني برقية شكر جوابية إلى رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، شكره خلالها على برقية التهنئة التي بعثها إلى فخامته بمناسبة إعادة انتخابه لولاية رئاسية ثانية، وفيما يأتي نصها:

” دولة الرئيس نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني أشكركم أيها الأخ العزيز، جزيل الشكر لما

أبدىتموه من مشاعر طيبة حيالي بمناسبة إعادة انتخابي رئيساً للجمهورية.

أسأل الله تعالى أن يمن عليكم دوماً بالصحة والعافية ويوفقكم لخدمة لبنان الشقيق الذي تربطنا وإياه أوثق العلاقات الأخوية التي لن ندخر وسعاً من أجل تعزيزها وتطويرها.

وبعث أيضاً رئيس الجمهورية جلال طالباني برقية شكر جوابية إلى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني وليد جنبلاط، شكره فيها على تهنئته له بمناسبة إعادة انتخابه رئيساً للجمهورية، في ما يلي نصها:

” الأخ العزيز الأستاذ وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي تلمعت بامتنان بالغ بتهنئكم بمناسبة إعادة انتخابي رئيساً لجمهورية العراق، وأود ان أعرب لكم عن تقني الراضة بان تطور العلاقات الأخوية بين بلدنا الشقيقين سيكون محورا أساسيا لاهتماماتنا خلال السنوات القادمة.

## عراية التفخيخ تعتمد تخدير المهربهم

# ديالى تفكك شبكة الانتحاريات وتؤكد: التحدي مع القاعدة ليس سهلاً

متابعة / المدى

المخدره دون ارادتهن.

وقال إبراهيم باجلان، رئيس مجلس محافظة ديالى، ان "عدد النساء الانتحاريات اللواتي فجرن أنفسهن بلغ 17 امرأة حتى الآن وآخر عمليتين تمت في منطقتي الحربية والوزيرية الأولى استهدفت الصخرة والثانية المجلس البلدي".

وكان آخر تفجير نفذته امرأة في ديالى حدث قبل نحو أسبوع عندما قامت انتحارية ترتدي حزاما ناسفا بتفجير نفسها مستهدفة مركزا للصحة في ناحية الوجييه التابعة لقضاء المقدادية ما أدى إلى إصابة ثلاثة من عناصر الصحة بجروح.

وأوضح باجلان ان "القوات الامنية استكملت كافة المستلزمات اللوقاية من الانتحاريات والنسبة للمنشآت الحكومية". لافتا الى ان "الأوامر صدرت للحمايات ان يتم الطلب ممن يتك في كونها انتحارية بان ترفع يدها وان لم تستجب يتم سوقها الى التحقيق، اما المناطق الشعبية فلا يزال صعبا السيطرة عليها مثل الاسواق التي تدخل فيها النساء بكثرة".

ونفى ان تكون هناك معلومات عن احتجاز ست فتيات كن مشروع انتحاريات أعلن الجيش الأمريكي في وقت سابق عن القاء القبض عليهن قبل تنفيذ الهجمات المقررة في ديالى وأن أصغرهن تبلغ الرابعة عشرة من عمرها. وأوضح باجلان ان مواقع الانتحاريات للقيام بالعمليات الانتحارية للانقارم لقتل الابن او الزوج بنسبة ٣٠٪ الا انه شد على ان "أغلبية الانتحاريات وينسب تصل الى ٩٧٪ يتم زجهن في العملية خارج إراندتهن وذلك باستخدام حبوب مخدرة وتوجيهن الى الامكن لتفجير انفسهن".

وكشف انه "لحد الان لم تعرف على عوائل أي من الانتحاريات الا امرة واحدة في المقدادية وما زلنا في طور التحقيق.

من جهته أوضح الناطق باسم خطة فرض القانون قاسم عطا ان المعلومات المتوفرة عن الانتحاريات في العراق تشير الى انهن "لايمتلكن خلفية دينية او ثقافية جيدة وليس لهن مؤهلات علمية اوخفيايات دينية وسياسية".

وأضاف ان "كثيرا من الحصالات تكون بسبب الجهل ومشاكل مادية او نفسية وضغوطات عائلية وفي بعض الأحيان مشاكل أخلاقية" لافتا الى ان التنظيم "لا يعتمد اختيار نساء متعلمات لان في حالات نادرة ويمكن ان نسبي ما يحصل لهن على انه الضحك على الناقون حيث يتم اغراهن بالماله او الوعود بالزواج من الامراء".



نفذتها منذ مطلع شهر محرم شمال بابل. وكانت قيادة شرطة محافظة بابل أكثت، الاثنين الماضي، تسلم قوات الرد السريع التابعة لوزارة الداخلية مسؤوليه موقع بيت الوزير وسط مدينة الحلة من القوات الأميركية.

يذكر أن قوات الرد السريع تعد من القوات الأمنية العراقية مسؤولة خاصة بتتبع غالبيتها بتنفيذ مذكرات قبض واعتقال ضد خلايا تنظيم القاعدة وكذلك الأشخاص المصنفين على لائحة الإرهاب إضافة إلى الخارجين عن القانون.

العاصمة بغداد وشمال محافظة بابل، مشيراً إلى أن "العملية استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة أفادت بتواجدهم في المنطقة المذكورة".

ولفت أمر لواء الرد السريع إلى أن "القوة نقلت المعتقلين إلى أحد المراكز الأمنية لإجراء التحقيقات اللازمة تمهيدا لعرضهم على القضاء".

وكانت قوات الرد السريع التابعة لوزارة الداخلية أعلنت، يوم أمس، عن اعتقال 2٧ عنصراً في تنظيم القاعدة بينهم ثلاثة أمراء واثنان من المولدين ومطلوب بتهمة جنائية خلال ٤٠ عملية

لوكالة "السومرية نيوز"، إن "قوة من اللواء نفذت، بعد ظهر اليوم، عملية إزال جوي في منطقة جرف الصخر، شمال محافظة بابل، تمكنت خلالها من تفكيك شبكة واية جنوب بغداد التابعة لما يسمى بدولة العراق الإسلامية في تنظيم القاعدة، واعتقال ستة من أمراء الشبكة أبرزهم المدعو نايف عبد واللقب بأبي سفيان".

وأضاف نعمان أن "الإرهابيين الستة المعتقلين كانوا يخططون لشن هجمات انتحارية تستهدف زوار أربعينية الأمام الحسين في مناطق جنوب

ولفت إلى ان الدوافع أحياناً ما تكون "وجود افراد من الرجال ضمن التنظيم او الانتقام من مقتل احد أفراد العائلة".

على صعيد آخر، أعلن لواء الرد السريع التابع لوزارة الداخلية، الخميس، تفكيك شبكة واية جنوب بغداد التابعة لتنظيم القاعدة وإلقاء القبض على ستة من قياديينها شمال محافظة بابل، مؤكدة أن المعتقلين الستة كانوا يخططون لتنفيذ هجمات انتحارية ضد زوار أربعينية الأمام الحسين.

وقال أمر لواء الرد السريع اللواء نعمان داخل

## تفاوض بالتخلص من البند السابع وعراقيون يسألون: كيف سنحل ملف التعويضات

متابعة / المدى

أثار قرار مجلس الأمن بإلغاء العقوبات التي صدرت بحق العراق عقب غزو النظام السابق الكويت عام ١٩٩٠، ارتياحاً في الشارع العراقي، وفيما عبر مواطنون عن أملهم بانعكاس القرار ايجابيا على الوضع المعيشي داخل البلاد وعلى قوة الحكومة وأدائها خارجياً، تساءل آخرون عن كيفية مواجهة ملف التعويضات والنجاح في تخفيفها مع "استمرار الفساد".

ويقول المحلل السياسي على الشبوط، إن "قرار مجلس الأمن بخروج العراق من البند السابع يسجروه جزئياً من القبول التي كانت تكبله بقرارات البند القاسية".

ويوضح ان "موقف الفرنسيين كان غير واضح لتفكيكهم على القرار"، مشيراً إلى ان "الفرنسيين كانوا مع إخراج العراق من البند السابع ولكنهم طالبوا بإبقاء مذكره التقاهم ومشروع النقط مقابل الغذاء، ربما لإنهاء بعض المشاكل المرتبطة به".

ويضيف "كان يفترض بالحكومة العراقية التنسيق المسبق مع فرنسا لكي يتم تجاوز مثل هذه العقبات ويتم رفع فقرات البند السابع بالكامل".

وكان نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن صرح خلال جلسة مجلس الأمن الدولي، ان المجلس قرر إلغاء العقوبات التي صدرت بحق العراق عقب غزوه الكويت عام ١٩٩٠، وان المجلس "يعلن على إعطاء العراق صلاحيات لعقد الاتفاقيات"، وهو ما يشكل بداية لإخراج العراق كلياً من قيود البند السابع. وقد تحفظت فرنسا على قرار إنهاء جميع الأنشطة المتبقية في إطار برنامج النقط مقابل الغذاء، والذي



لكن الدول العربية ومنها الكويت والسعودية مازلتا تطالبان بتعويضات حرب الخليج الأولى، مشدداً أن "على الحكومة ملاحقة المسؤولين القاسدين واعتماد مبدأ الشفافية كي تتمكن من التفاوض مع تلك الدول".

ويعتبر الصحفي فلاح الربيعي "خروج العراق من البند السابع انتصاراً"، قائلاً ان "هذا اليوم هو فعليا أول أيام السيادة العراقية".

ويرى الربيعي أن "الفضل الأول في خروج العراق من البند السابع يعود لله اولاً، ومن ثم إلى الولايات المتحدة ممثلة بنائب الرئيس الأمريكي جو بايدن كونه ترأس الوفد الأمريكي في جلسة مجلس الأمن"، مبيناً أن "تصديق القرار تحقق أيضاً بسبب خلوصة مجلس الأمن من أي دولة عربية، لأن الدول العربية هي من كانت تقف عائقاً امام التصويت لصالح القرار خلال الجلسات السابقة".

وأشادت الولايات المتحدة بقرار مجلس الأمن الذي اتخذ في الجلسة التي ترأسها نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن، وتضمنت رفع غالبية التزامات العراق تجاه المجتمع الدولي والتي فرضت عليه كعقوبات عقب غزوه الكويت في ١٩٩٠.

ويخضع العراق لقيود الفصل السابع بعد قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٩٠ اثر دخول القوات العراقية الكويت في شهر اب اغسطس من العام نفسه، حيث سمح القرار الدولي باستخدام القوة المسلحة لإخراج العراق من هناك وفقاً لما ورد من نصوص في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويقول قاسم جاسم، مدرس متقاعد، من سكنة مدينة الموصل ان "من الرائع صدور هذا قرار لصالح العراق بعد سنوات من الإجراءات المعقدة خصوصاً

صوتت عليه ١٤ دولة.

ويرى الشبوط أن "إشراف الأمم المتحدة على صندوق التنمية العراقي (D.F.I.) يأتي لتجنب الحكومة العراقية مطالبات العديد من الدول المتضررة من سياسة النظام السابق بالحصول على تعويضات في حال ادارة العراق للصندوق"، مبيناً ان "الحكومة العراقية بإبقاء الصندوق تحت إشراف الأمم المتحدة تريد ان تكون لديها حصانة من مطالبات تلك الدول".

ويتابع الكرة الآن في ملعب الحكومة العراقية التي يجب عليها حل جميع الخلافات العالقة مع الكويت وإنهاء ملف المفقودين وترسيم الحدود ومسألة الأرشيف الوطني الكويتي وذلك بتفويض وزارة الخارجية بحل هذه المتعلقات".

فيما يقول المحلل السياسي مرتضى حسن، إن "قرار الأمم المتحدة يعتبر تحدياً للعراق من الاحتلال، لأنه كان مكبلاً بقرود ذلك البند، فالعراق كان ضمن فقرات البند السابع غير قادر على التسليح العسكري او التسليح التكنولوجي وحتى التصرف بمقدراته المالية".

ويعتقد حسن ان "الحكومة العراقية ستواجه عقبات كبيرة جداً خلال الفترة المقبلة للخروج من جميع فقرات البند السابع، وتساءل "كيف يمكن للحكومة العراقية ان تطالب الدول ومنها العربية بتخفيف مديونياتها وهناك مسؤولون عراقيون أصبحت لديهم قدرات مالية تضاهي ميزانيات بعض الدول، والعراق يحمل الرقم واحد في هرم الفساد الإداري والمالي".

ويضيف ان "أغلب الدول الغربية خفضت ديونها بدمه العراق والبعض الآخر الغي تلك الديون بالكامل،